

حجۃ الایمان

للإمام الحافظ الحجة أبو عيسى محمد بن عيسى بن سوك بن موسى الترمذي رحمته ٥٢٩ هـ

المحشى

بالحواشي المفيدة القديمة لمولانا الحديث الحمد على السما ربنا وربى ربح الله
ومعها

الْعَرَفُ الشَّامِيُّ

[illegible]

وفي التقرير التام الذي

الشيخ الهند مولانا محمد حسن رحمہ اللہ

الخبر وفي شمالك الترمذي

وقد أضفنا بأمر لصفيحة تعليلًا للقبال شيخ الترمذي وتحقيقها وأدعنا زافير على تحقيق
الدكتور شاذي عواد معروف



الطاف ایند سکن، کراتشی پاکستان

للنشر والتوزيع

Fax : (92) 21 - 32512774

E-mail : altaf123@hotmail.com

٢٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَصْرَةِ

١٢٥١ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ حَمَّادٍ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى مَصْرَةً فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِذَا حَلَبَهَا، إِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَرَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٢٥٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى مَصْرَةً^(١) فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ لَا سَفَرَاءَ» مَعْنَى لَا سَفَرَاءَ لَا بَرٍّ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالتَّعْلِيلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا: مِنْهُمْ: الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

٣٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي اشْتِرَاطِ ظَهْرِ الدَّائِيَةِ عِنْدَ الْبَيْعِ

١٢٥٣ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ زَكَرِيَّا، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ بَاعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بَعِيرًا، وَاشْتَرَطَ ظَهْرَهُ إِلَى أَهْلِهِ^(٢).

(١) قوله: "من اشترى مَصْرَةً" التصرية هو حبس اللبن في ضروع الإبل والغنم لتباع كذلك، ويغترّ بهما المشتري، والمصرّة هي التي تفعل بها ذلك وهي المحققة.

(٢) قوله: "واشترط ظهره إلى أهله" تمسك به أحمد على جواز بيع الدائبة باشتراط البائع لنفسه ركوبها، وقال مالك: يجوز إذا كانت المسافة قريبة، وكذلك كان في قصة جابر، وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يجوز مطلقاً للحديث الوارد في النهي عن بيع وشرط، والجواب عن حديث جابر: أنه لم يكن الشرط في صلب العقدة كما في رواية، قال جابر: بعث من النبي صلى الله عليه وسلم وأفقر لي ظهره إلى المدينة،

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَصْرَةِ

قال الشافعي وأحمد ومالك وأبو يوسف: إن في المصرة يجوز رد المبيع وصاع تمر، بدل اللبن، وعن أبي يوسف روايتان تحت وفاقه إياهما بأنه إما أن يرد المبيع وقيمة اللبن وإما أن يرده وصاع تمر، إحدى الروايتين في شرح أبي داود ومعالم السنن للخطابي، وثانيتها في شرح مختصر الطحاوي للإسبيحي، وقال أبو حنيفة: لا يجوز الرد، وأول من أحاب الطحاوي فعارض الحديث وأبى بمحدث الخراج بالضمان وسنده قوي، أقول: إن هذا الجواب ليس بذاك القوي فإن في مسألة خيار العيب ثمانية أقسام، فإن الزيادة إما متولدة من المبيع أو غير متولدة، ثم إما منفصلة أو متصلة، وكلها إما قبل القبض أو بعده، وأما مصداق حديث «الخراج بالضمان» عندنا فهي الزيادة غير المتولدة، وأما ما نحن فيه فالزيادة منفصلة متولدة فلا يجدي في الجواب. واتباع المتأخرون الطحاوي وأما الزيادة المتولدة المنفصلة أو عكس هذه الصورة فلا يرد البيع فيهما، وفيما نحن فيه من الصورة الأولى، فأقول: إن المذكور في عامة كتبنا هو حكم القضاء وأما ديانة فالرد واجب فيحمل الحديث على الديانة والحكم يكون وجوباً، وأما حكم الرد ديانة فمذكور في الوجيز والتهذيب والحاوي القدسي، وجمعت هذا المضمون في البيتين:

بزيادة المنفصل المتولد أو عكسه متعيب لم يرد

ثم في التهذيب والوجيز والحاوي الجواز بالتراضي يحتمل فصار الخلاف في أنه حكم قضاء أو ديانة، والفرق في الديانة والقضاء عند الشافعية أيضاً، فإن في الصحيحين أن زوجة أبي سفيان استغاثت عنده عليه الصلاة والسلام بأنه لا يعطيني النفقة وأنه رجل شحيح، فأمره النبي - صلى الله عليه وسلم - أن تأخذ من ماله قدر نفقتها ونفقة العيال، فقال بعض الشافعية: أمره عليه الصلاة والسلام فتوى، وقال بعضهم: إنه حكم القضاء.

وأما وجه ما ادعيت من وجوب الرد ديانة فما في الفتح أن الفسخ في الغرر الفعلي واجب، وحمل مولانا الحديث على الاستحباب على أن الإقالة مستحبة إذا ندم أحدهما.

وأما ما ذكر صاحب المنار وغيره من أن حديث المصرة يرويه أبو هريرة وهو غير فقيه، ورواية الذي ليس بفقيه غير معتبر إذا كانت خلاف القياس، والقياس يقتضي الفرق بين اللبن القليل والكثير، ولبن الناقة أو الشاة أو البقرة وغيرها من الأقيسة، فأقول: إن مثل هذا قابل الإسقاط من الكتب فإنه لا يقول به عالم وأيضاً هذه الضابطة لم ترو عن أبي حنيفة وأبي يوسف وعمد، ولكنها منسوبة إلى عيسى بن أبان، وذلك صنف كتاباً في بيع المصرة فذكر فيه كلاماً وزعمه الناس ضابطة فلا يقبل نسبتها إلى عيسى بن أبان أيضاً.

حكى أنه وقع مناظرة بين حنفي وشافعي في مسجد رصافة في بغداد في مسألة المصرة، فقال الحنفي: لم يكن أبو هريرة قابل الاحتجاج ولم يكن فقيهاً إذ سقطت عليه حية سوداء، فكان الحنفي يعدو لا تدعه الحية، فقيل له: استغفر من قولك، فاستغفر فتركته الحية، والله أعلم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي اشْتِرَاطِ ظَهْرِ الدَّائِيَةِ

الشرط المفسد غير متحمل عند الثلاثة ومتحمل عند أحمد إذا كان واحداً، وفي الهداية أن الشرط الذي فيه نفع أحد المتعاقدين أو المبيع

مَا أَشْكُرُ الرَّسُولَ فَجَارُهُ وَمَا أَهْبِكُمْ عَنْ قَابِئِهِمْ

جَمْعُ التِّرْمِذِيِّ

وَفِي آخِرِهِ

شَمَائِلُ التِّرْمِذِيِّ

لِلْإِمَامِ الْعَلَاءِ هَرَبِيِّ عَيْسَى بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى بْنِ سُوْرَةَ التِّرْمِذِيِّ

الْحَنْبَلِيُّ

بِإِيجَازٍ شَيْءٍ مُفِيدَةٍ الْقَارِئَ لِمَوْلَا الْحَيْثِ أَحْمَدَ بْنِ سَهْلَانَ نَقَوِي

مَعَ

الْعَرَفَةُ الشَّكَنُ

لِلْإِمَامِ الْإِسْلَامِيِّ الْكَبِيرِ مَوْلَا الْحَرَامِ الْوَشَّاءِ ابْنِ عَطِيَّةٍ شَاهِدِ الْكَلْبِ بَرِي

قَوْلُهُ

نَفْعُ قَوْلِ مَا عَنَّا

لِلْإِمَامِ الْإِسْلَامِيِّ الْكَبِيرِ مَوْلَا الْحَرَامِ الْوَشَّاءِ ابْنِ عَطِيَّةٍ شَاهِدِ الْكَلْبِ بَرِي

وَفِي آخِرِهِ

التَّقْرِيرُ لِلتِّرْمِذِيِّ

لِلْإِمَامِ الْإِسْلَامِيِّ الْكَبِيرِ مَوْلَا الْحَرَامِ الْوَشَّاءِ ابْنِ عَطِيَّةٍ شَاهِدِ الْكَلْبِ بَرِي



مَكْتَبَةُ رَحْمَانِيَّةٍ

إِقْرَأْ مَسْنُورَ عَزْزِي سَعْدِيَّةً أَوْ دُوَّ بَازَارِ لَاهُورِ

مَا اشْكُرُ الرَّسُولَ فَخِذُوهُ وَمَا نُهَيْكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا

جَمْعُ التَّرْمِذِيِّ

وفى آخره

شَمَائِلُ التَّرْمِذِيِّ

لِلْإِمَامِ الْعَلَامِ أَبِي عِيسَى مُحَمَّدَ بْنَ عِيسَى بْنِ سُورَةَ التَّرْمِذِيِّ

الْحَنْبَلِيِّ

بِالْحَوَاشِي الْمَقْبُولَةِ لَوْلَا أَنَّ الْجَمْعَ أَحْمَدُ عَلَى السَّهْلِ لَا تَقْوَى

مَعَ

الْعَرَفُ الشَّكَنَ

لِلْعَلَّامِ الْكَبِيرِ لَوْلَا أَنَّ الْجَمْعَ أَحْمَدُ عَلَى السَّهْلِ لَا تَقْوَى

وَمِنْهُ

نَفْعُ قَوْلِ الْمَخْنَكِ

لِلْعَلَّامِ الْكَبِيرِ لَوْلَا أَنَّ الْجَمْعَ أَحْمَدُ عَلَى السَّهْلِ لَا تَقْوَى

وَفِي رَوْنِهِ

التَّقْرِيرُ لِلتَّرْمِذِيِّ

لِلْعَلَّامِ الشَّهِيدِ الْحَبِيبِ لَوْلَا أَنَّ الْجَمْعَ أَحْمَدُ عَلَى السَّهْلِ لَا تَقْوَى

مَكْتَبَةُ أَحْمَدِيَّة

إفرا سنتر غزني سترپ اردو بازار لاهور

جامع الترمذی

وفي آخره

شمائل الترمذی

للامام العالم أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذی

الحسني

بالحاشي المفيدة القليلة لانا محمد احمد علي السها نفوي

العرف الشذی

للعامة محمد الكبير لانا محمد انور شا ابن معظم شاه الكشمير

وبهامشه

نفع قوت المغتذی

للعامة السيد علي بن السيد سليمان الدمنی الجمعی المغربي الشاذلي المالكي

الثواب الحمي من امسك الذی

مولانا محمد اشرف علي التهانوي

وفي اوله التقریر للترمذی لشيخ الهند

قدیمی کتب خانہ قرآن مجید

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامع الترمذی

وفی آخره

شمائل الترمذی

للإمام العالم أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذی

الحنفي

بالحوشي المقيمة القدوة والحد أحمد على السها بنفوي

العشر الشاذي

للعلامة الحد الكبير لأننا نحن نؤمن بأن معظم شاة الكشمير

دهامنه

نفع قوت المغتذي

للعلامة السيد علي بن السيد سليمان الدمشقي الجمعي المغربي الشاذلي المالكي

الثواب الحلي من المسلك الذكي

مولانا محمد اشرف علي التهانوي

وفی اوله

التقرير للترمذی

للعلامة الشهير شيخ الهند مولانا محمد حسن بن مولانا ذوالفقار علي الديوبندي

قد ربي كني خانة

